

العلّة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006

أ.د/ عبد القادر دربال ومختار دقيش

جامعة وهران – مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي (LAMEOR)

الملخص

تعتبر العلة الهولندية من بين أحد المسائل التي تثار حول الاقتصاد الجزائري. فالارتباط الشبه كلي للبلد من حيث صادرات المحروقات ومداخل الحكومة من جهة وتأخر القطاع الصناعي من جهة أخرى تعتبر أحد أهم العناصر المغذية لمثل هذه المسائل.

غير أن هيكلية الاقتصاد الجزائري بتطوراته تبين بأن مظاهر العلة الهولندية ليست ناتجة عن هذه الظاهرة. فالدراسة التي قمنا بها من خلال التركيز على سعر الصرف الحقيقي وتنقل عوامل الإنتاج تبين بأن الاقتصاد غير مصاب بالعلّة الهولندية. فوجود بعض مظاهر العلة كتأخر القطاع الصناعي قد تعزى إلى سوء التدبير والسياسات الاقتصادية الغير صائبة.

الكلمات المفتاحية:

السلع الغير تبادلية، أثار الأنفاق، لعنة المصادر الطبيعية، تنقل عوامل الإنفاق، سعر السعر الحقيقي.

Summary

La dépendance de l'économie Algérienne par rapport aux exportations des hydrocarbures a été un sujet de discussion et de recherche. En effet, les hydrocarbures contribuent largement au budget de l'état et constituent plus de 90% des exportations du pays.

Bien que l'économie algérienne présente les mêmes symptômes que ceux décrits par la théorie du Syndrome hollandais, néanmoins ils ne sont pas produits par cette dernière. En effet, notre étude montre l'absence des deux effets décrits par la théorie du Syndrome hollandais. La non compétitivité du secteur manufacturier et le déclin du secteur agricole en Algérie peuvent être expliqués par la théorie de la malédiction des ressources naturelles.*

تمهيد:

تعالج نظرية العلة الهولندية التقلبات التي تنجر عن التغير المفاجئ والسريع والدائم لسعر المورد الطبيعي وهذا بالنسبة للبلد المستفيد. أي أن العلة الهولندية تصف سلوك الاقتصاد جراء التغير المذكور في سعر المورد الطبيعي (في بعض الأحيان يتعلق الأمر باكتشاف مورد طبيعي وما هي تأثيراته على الاقتصاد المستفيد).
ولتفسير هذا التغير ارتكز منظرو النظرية على جملة من الفرضيات الصلبة، والمشاهدة، والتي نذكر منها ما يلي:

1- فرضيات العلة الهولندية: تبقى هذه النظرية محققة وصالحة التطبيق نظرا للفرضيات الصلبة التي تقوم عليها، فهي إن حصلت على هذه القيمة في الأدبيات الاقتصادية فالفضل يرجع بالدرجة الأولى إلى توافق وعقلانية الفرضيات التي بنيت عليها. ونحن فيما يلي سنتعرض باختصار شديد إلى أهم دعائم النظرية.⁽¹⁾

أخذين بعين الاعتبار المذهب النيو-كلاسيكي لمنظرها فإنه ينتج ضرورة أن نظرية العلة الهولندية تؤسس قاعدتها على فكرة هيمنة التنافسية التامة والصادفة على مستوى الأسواق. هذا يقودنا إلى القول بأن كل عوامل الإنتاج المتوفرة وبكميات محددة هي إذن مشغلة بصفة كلية وعقلانية تحت قيد طريقة الإنتاج (تكنولوجية الإنتاج). هذه التقنية تعتمد أصلا على المزج بين عاملي إنتاج: رأس المال والعمل اللذين يتصفان بانعدام التنقل على المستوى الدولي. أكثر من ذلك يتصف رأس المال بأنه عاجز عن التحرك حتى بين القطاعات الاقتصادية داخل البلاد؛ أما عنصر العمل فإنه حر التنقل بين القطاعات الاقتصادية. وتفترض النظرية أن الاقتصاد مفتوح لحد متقدم أمام التبادل الدولي فهو مع ذلك لا يؤثر على الطلب والعرض الدوليين لان حجمه صغير حتى يحقق التأثير المطلوب. ويقسم منظري النظرية الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات:

- ❖ القطاع التقليدي (*traditional or lagging sector*): الذي ينتج سلع موجهة للاستهلاك الداخلي كما يمكنه التصدير للسوق الدولية فهو يتسم بالتنافسية المطلوبة ومعرض بذلك للتنافسية الدولية.
- ❖ القطاع المنجمي (*booming sector*): هذا الأخير مسئول عن استغلال سطح وباطن ارض البلد؛ ويوجه إنتاجه إلى السوق العالمي. هذا القطاع إما أن يكون قطاع متواجد مسبقا في الاقتصاد أو قطاع حديث الظهور في النسيج الاقتصادي بعد اكتشاف موارد طبيعية.

يمكن إدماج القطاعين السابقين تحت قطاع واحد مسئول عن إنتاج وتصدير بالسعر الدولي السلع المسماة سلع تبادلية، فهو إذن قطاع تبادلي.

❖ أما القطاع الأخير (*non tradable sector*): فهو قطاع غير تبادلي يحوي كل النشاطات الإنتاجية غير المعرضة للتنافس الدولي، إما بسبب التكاليف المرتفعة وإما بسبب التنظيمات والقرارات أو حتى تقاليد البلد. وحتى وإن كان هذا القطاع في معزى عن التنافس الدولي فهو في واقع الأمر يخضع لقانون التنافسية الداخلية حيث أن السعر يتبع قانون العرض والطلب.

تبعا لفرضيات النظرية، فإن الاقتصاد يواجه حالة من أزمة اقتصادية دائمة وموجبة تسمح له بالاستفادة من تدفق قوي، غير متوقع ودائم للعملة الصعبة، التي يتم إنفاقها كلياً بطريقة تضمن حفظ التوازن للميزان التجاري. ويندرج تحت هذه الفرضية فكرة استحالة تحويل الثروات في حالة نموذج ذو فترتين (*inter-temporal modal*) وعليه فإن كلا من الادخار والاستثمار يكون مبعداً عن التحليل. آخر فرضية تبنى عليها النظرية هو أن الدخل الغير متوقع سيؤثر فقط على الجانب الحقيقي من الاقتصاد، أما الجانب النقدي فهو مبعداً كذلك.

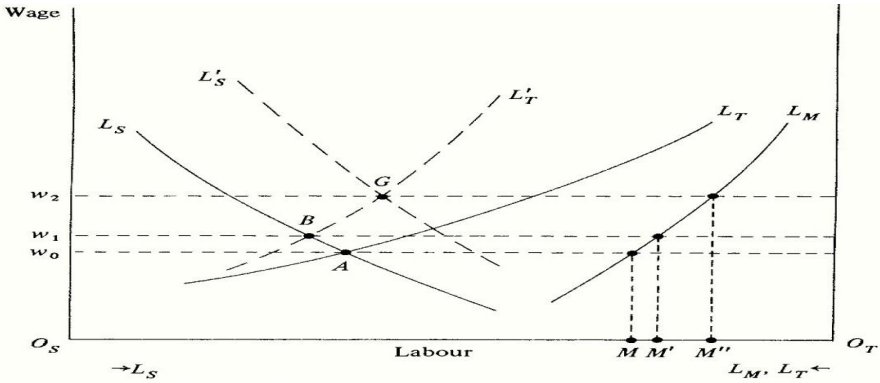
إذا أمعنا النظر في هذه الفرضيات نجد أن النموذج يتسم بصفة الثبات *static*، وإن الأزمة تخلق تحولات على المدى القصير المتعلقة بتوزيع هذا الربح بين القطاعات السابقة الذكر.

ومن أجل تقريب وتوضيح اثر الأزمة الخارجية الموجبة طرحت النظرية مجموعة من النماذج، وفيما يلي فإننا نختار النموذج المقدم من طرف (2) Corden and Neary لأنه يقدم تحليل رائع وبسيط. فمن خلال هذا النموذج تمكن الاقتصاديين المذكورين من تقديم اثر اكتشاف مورد طبيعي على الاقتصاد المستفيد، معتبرين حالة أزمة خارجية موجبة أو متوقعة أن تكون كذلك.

2- آثار الأزمة على الاقتصاد الكلي: في الدراسة المسماة «القطاع المتعش وانحلال التصنيع في اقتصاد صغير ومنفتح» استطاع كل من الاقتصاديين السابقين الذكر استخلاص أثرين بارزين وأساسيين في المدى القصير: أثر الإنفاق *Spending Effect*، وأثر تنقل عوامل الإنتاج *Resource Movement Effect*. وحتى نعطي صورة أوضح وأشمل، فإن الرسم البياني أسفله يلخص أثري العلة الهولندية. إذا قلنا أن الإنتاج يحتاج إلى عاملين، أي أن الإنتاج ما هو إلا حصيلة هذين العاملين ونسبة استخدام كل عامل، ليكن:

$$(i).....\delta L(Li) + \delta K(Ki) = Qi$$

الشكل (1) آثار الأزمة الدائمة على الاقتصاد الكلي



المصدر: مقتبس من دراسة Corden et Neary السابقة الذكر

بحيث أن السعر لا بد أن يضمن تغطية تكاليف الإنتاج على الأقل، أي:

$$(ii) \dots\dots\dots \delta L(si) + \delta K(ri) = pi$$

مع δ هي نسبة العامل المستخدم؛ أما L و K هما عاملي الإنتاج. Q تمثل الكمية المنتجة؛ w و r تمثلان سعر عوامل الإنتاج المستخدمة، و i تمثل قطاع معين (غير تبادلي، تبادلي، أو منتعش). إذن كل تغير في السعر سيغير معه سعر عوامل الإنتاج. نعلم من جهة أخرى أن الأجر موحد بين القطاعات.

والإنتاجية الحدية للعمل يجب أن تساوي الأجر الحقيقي، أي :

$$(3) \dots \dots \dots MPL_i = W$$

إن المقارنة التي تعطيها العلاقة (i) مهمة حيث أنها تبين العلاقة الثنائية بين الكمية المنتجة وكمية عناصر الإنتاج المتوفرة.

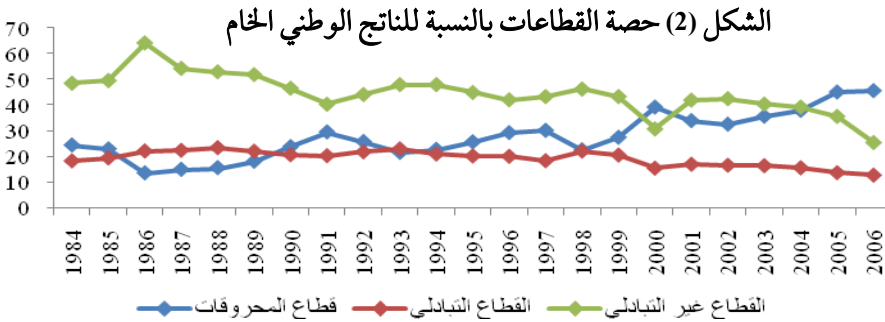
إذا كنا على مستوى المدى القصير - مع إمكانية تنقل عنصر إنتاج واحد - يمكننا أن نضع كمية الإنتاج على محور السينات على محور العيّنات نعين الأجر النسبي (المعبر عنه بالسلع التبادلية)⁽⁴⁾. وتبين المنحنيات الثلاث الطلب على عنصر العمل لكل قطاع، حيث الكمية المشغلة في القطاع الغير تبادلي تقرأ من المسافة Os إلى A ، والكمية المطلوبة من القطاع التبادلي معبر عنها بالمسافة A إلى M . الكمية المتبقية يستفيد منها القطاع الصناعي (من M إلى OT). ويعطى الأجر النسبي الموحد ب w_0 .

إن حدوث صدمة خارجية موجبة سيؤثر على السعر (انظر (i) مع i القطاع المنتعش). هذا ما يقلل من كلفة اليد العاملة في القطاع، الشيء الذي سيعطي فرص للربح. إذن ينتقل من حني القطاع التبادلي L_T مؤثرا بذلك على الأجر التوازني الذي يرتفع إلى w_1 ، ويتقاطع L_S و L_T في نقطة توازن جديدة B. في هذه النقطة يتم إعادة توزيع عنصر العمل بين القطاعات: فيرتفع في القطاع التبادلي وينخفض في القطاع الغير التبادلي. إن انخفاض اليد العاملة في القطاع الغير تبادلي يخلق حالة فائض طلب على هذه السلع. من جهة أخرى نعلم أن اثر الدخل يغذي سعر السلع الغير تبادلية، مما يجعل منه قطاع مربح (انظر (ii) حيث I القطاع الغير تبادلي) هذا ما يؤدي إلى زيادة طلب اليد العاملة لصالح القطاع، دافعا بمنحنى السلع الغير تبادلية إلى التنقل نحو اليمين إلى L'_S مما يعدل معه الأجر التوازني إلى مستويات أعلى w_2 . وينتج عن هذه الهيكلة الجديدة تعديل في نقطة التوازن من B إلى G، والى هذا المستوى الجديد ينخفض عنصر العمل في القطاع الصناعي والتبادل يككل (انظر (i)). وكخلاصة لذلك، فإن القطاع الصناعي تعرض لتتنقل مزدوج لعنصر العمل: اثر تنقل عنصر العمل (المسافة بين M و M') و اثر الإنفاق (المسافة بين M' et M''). وعليه يتضح لنا أن أزمة خارجية موجبة لها اثرين على مستوى سوقين متباينين:

* اثر الإنفاق الذي يخص سوق السلع، و* اثر تنقل العناصر الذي يرتبط بسوق عوامل الإنتاج.⁽⁵⁾

3- تطور الاقتصاد الجزائري بين 1986-2006:

تعلمنا نظرية العلة الهولندية انه خلال صدمة خارجية، فإن السلوك الأمثل للاقتصاد ينحصر توزيع الربح بين القطاعات. فالقطاع المنتعش يشارك بنسب معتبرة في الناتج الوطني الخام؛ أما القطاع الغير تبادلي يتجه إلى تحسين حضوره كذلك. وتنتهي النظرية للقول أن الأزمة تمارس ضغوطات سلبية على القطاع التبادلي الصناعي، أي انخفاض نسب مشاركته في الناتج الوطني الخام؛ لكن لا تعطي النظرية السلوك المنتهج في توزيع الربح بالنسبة للناتج الوطني الخام خارج القطاع المنتعش.



المصدر: منجز من قبل الطالب انطلاقا من معطيات البنك العالمي (الجزائر، التقرير الإحصائي 1994)، وصندوق النقد الدولي (الجزائر، تقارير مختلفة).

ويعتبر الجزم بوجود العلة الهولندية في الجزائر أمر صعب. فمنذ سنة 1994 أدى التغير في سعر المحروقات إلى تغيير نسب مشاركة القطاعات في الناتج الوطني الخام. فقطاع المحروقات كان ولا يزال المستفيد من هذا التغير - بما يقارب الضعف بين 1984-06. فحصة القطاع في الناتج الوطني الخام سنة 2000 تفوق حصة القطاع الغير تبادلي، ثم تتجه لتصبح الحصة المهيمنة منذ 2004. وفيما يخص القطاع التبادلي فإن حصته تبدأ في التراجع منذ 1993، بسبب تراجع مردود القطاع الصناعي، هذا ما قد يدفع بالبعض إلى الجزم بوجود حالة العلة الهولندية. لكن حصة القطاع الغير تبادلي تأتي لتفند هذا الزعم، فمشاركة القطاع في الناتج الوطني الخام انخفضت بالمقارنة بحصة المحروقات: بين 1984-2006 تراجعت هذه الحصة بما يقارب النصف لتسجل نسب ضعيفة في مقابل المحروقات عام 2000.

أما فيما يخص الناتج الوطني الخام خارج المحروقات، فإن توزيع حصص مشاركة القطاعات يختلف كلياً. حتى وإن كان المنطق - الغير معلن عنه في النظرية - يتوقع ارتفاع حصة مشاركة القطاع الغير تبادلي، على حساب القطاع التبادلي، فإن الحالة في الجزائر لا تتبع هذا التوجه؛ فحصة القطاع الغير تبادلي بقيت ثابتة تقريباً بين 1984-06، في حين تبع القطاع التبادلي نفس التوجهات: إن حصة القطاع التبادلي لم تتغير إلا نسبة قدرها 0.5% بين 1984-2006. أما قطاع المحروقات فقد مثل ما يقارب أربعة أخماس الناتج الوطني الخام خارج المحروقات منذ 2005.

إن الخلاصة التي يمكن استنتاجها من المقابلة السابقة، هي أن قطاع المحروقات يؤثر بالسلب على القطاعين الباقين، أي تأثيره على باقي الاقتصاد. بالفعل فمع كل تغير موجب (سالب) لخصص مشاركة المحروقات في الناتج الوطني الخام، يترافق تغير سالب (موجب) لحصة باقي الاقتصاد. وإذا ما وصلنا إلى هذه النتيجة، فإننا نود فيما يلي تحليل وقع هذا التأثير على مكونات كل قطاع على حدي.

يعزى التراجع المسجل في القطاع التبادلي إلى تدهور مشاركة الصناعة والفلاحة. بالفعل وحتى وإن ارتفعت مشاركة القطاع الفلاحي بالنسبة للناتج الوطني الخام خارج المحروقات، فإن هذه المشاركة بالنسبة للناتج الوطني الخام أخذت في التراجع منذ 1989، لتتأكد بعد 1998. وإذا ما جمعنا بين الاستثمارات المحققة والنتائج المحصل عليها فإننا نحصل على نتيجة كون القطاع يعاني من مشكلة انحلال الفلاحة تحت تأثير عنصر المناخ والخيارات السياسية والاقتصادية. هذا التأثير يمكن قراءته على طول مرحلة التعديل الهيكلي والمرحلة التي تليها. وفيما يتعلق بالصناعة فإن الوضعية تعلن ناقوس الخطر. ويمكن تفسير هذه الحالة بما يلي: أولاً، يمكننا ملاحظة تراجع مشاركة القطاع بالنسبة للناتج الوطني الخام والناتج الوطني الخام خارج المحروقات؛ هذا التراجع جد قوي بالنسبة للناتج الوطني الخام. ثانياً، يمكننا تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين: الأولى من 1984-93 وفيها كان الفارق بين الناتج الوطني الخام والناتج الوطني الخام خارج

المحروقات جد كبير، إذ يفسر هذا بالدعم الممنوح من قطاع المحروقات. لكن بعد 1986 أدى انخفاض السعر إلى وضع القطاع أمام الأمر الواقع، حيث انخفض مؤشر إنتاج الشركات العمومية الثانية من 1994-06 تقلص هذا المجال، إذ اقترب القطاع الصناعي من وضعيته الحقيقية. فمعدل النمو الصناعي للمؤسسات العمومية تطور بنسب سالبة منذ 1993.⁽¹⁾

ونستنتج أن تراجع القطاع التبادلي مفسر بالتراجع في قطاعي الصناعة والفلاحة وبالأخص القطاع الصناعي.

وعلى العكس من هذا، شهد القطاع الغير تبادلي نسب نمو مختلفة بالنسبة للنتاج الوطني الخام والنتاج الوطني الخام خارج المحروقات. فبالنسبة للنتاج الوطني الخام فإن التراجع المسجل يعود إلى ضعف مساهمة قطاع الخدمات والمنشآت مع ملاحظة أن هذا الانخفاض كان أكثر قوة بالنسبة للمنشآت والإشغال العمومية. أما الخدمات الغير حكومية فقد حسنت من نسب مشاركتها بسبب الانفتاح الاقتصادي للبلاد أمام العوالة، حيث ساعد ذلك على تسجيل حصص مشجعة بين 1994-00. لكن وابتداء من 2004 فإن هذه القطاعات الثلاثة عرفت تراجعا من حيث نسب المشاركة. أما بالنسبة للنتاج الوطني الخام خارج المحروقات فإننا نسجل هيمنة كلية لقطاع الخدمات الغير حكومية على حساب باقي القطاعات الأخرى- المتراجعة من حيث نسب المشاركة (انظر ملحق 1 سم 15).

ونستنتج من كل ما سبق أننا في مواجهة حالة تناقض مع النتائج المقدمة من طرف نظرية العلة الهولندية. فالأزمة الخارجية في الجزائر أدت بالطبع لانكماش القطاع التبادلي وخصوصا الصناعي، لكن زيادة على ذلك أدت إلى انكماش القطاع الغير تبادلي، باستثناء الخدمات الغير حكومية.

4- العلة الهولندية في الجزائر:

في هذا العنصر نود أن نفحص وجود أو غياب العلة الهولندية، وهذا من خلال دراسة الأثرين اللذين تصان عليهما ظاهرة العلة الهولندية: اثر الإنفاق، واثر تنقل عوامل الإنتاج. ويتم التحقق من الأثر الأول بمتابعة التغير في السعر النسبي للسلع (الغير تبادلية) وهو ما يعطي مكان لتحسن سعر الصرف الحقيقي. أما الأثر الثاني فإنه يفسر من خلال نسبة التشغيل في كل قطاع. إذن فحضور أو غياب هذين الأثرين هو المسئول على الحكم النهائي في حضور أو غياب العلة الهولندية.

- سعر الصرف الحقيقي في الجزائر: تطور ومناقشة

إن العلاقة بين الموارد الطبيعية مع باقي الاقتصاد ونسبة السعر الحقيقي للصرف، كانت موضوع دراسات عديدة في الأدبيات الاقتصادية التي تعالج ظاهرة العلة الهولندية⁽⁶⁾. ومعظم الدراسات

(1) Yousef Benabdellah, «l'économie algérienne ente réformes ouverture: quelle priorité?», CREAD, p10.

تعرف سعر الصرف الحقيقي بالنظر إلى مكوناته الأساسية إلى جانب سعر الموارد الطبيعية نجد عامل ارتفاع الدخل الدائم، النفقات على السلع الغير تبادلية، ارتفاع في تدفق رؤوس الأموال بالإضافة إلى عوامل أخرى التي يتم إدماجها في حساب سعر الصرف الحقيقي. ويتأثر هذا السعر بكل ما يحدث في الاقتصاد من اختلالات، ما يستوجب التفرقة بين النسبة التوازنية والتباين عن هذه النسبة⁽⁷⁾. ويختلف حساب معدل الصرف الحقيقي التوازني (Real Effective Exchange Rate) من بلد لآخر، تبعاً لهيكل الاقتصاد. ففي الجزائر وبالإضافة إلى ارتباط هذا السعر بسعر المحروقات (وبالإنتاج) فإن النفقات الحكومية تشكل عامل أساسي ضمن الحساب، وهذا ناتج عن تبعية القطاع للدولة. وعليه فإن السلوك الاستهلاكي للدولة سيؤثر بشكل واضح على سير السعر التوازني. كما يلعب انفتاح البلد على المبادلات الخارجية أثراً بالغاً على سعر الصرف الحقيقي، فكلما كان البلد مغلق أمام التجارة الدولية كلما ارتفع سعر صرفه الحقيقي لان العراقيل المفروضة على السلع المستوردة تجعل من سعرها مرتفعاً، الشيء الذي يوجه الاستهلاك وبالتالي عوامل الإنتاج نحو القطاع الغير تبادلي، ومن هنا يرتفع مستوى سعر الصرف الحقيقي، والعكس صحيح. إلى هذا يضاف عامل تحول الاقتصاد⁽⁸⁾. فسياسات التعديل الهيكلي التي عرفها البلد (خاصة تخفيض اسمي لقيمة العملة) وكذا سياسات تثبيت المقومات الكبرى للاقتصاد أثرت على سيورة سعر الصرف. فسعر الصرف الحقيقي في الجزائر يخضع لجملة من العوامل.

وبالفعل فإن انخفاض سعر الصرف والسياسات التجارية الجديدة التي تم تبنيها - إلى جانب السياسات الجبائية المشددة - أدت إلى تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي منذ عام 1987 (إلى هذا يضاف عامل تحرير سعر العملة وكذا التصحيحات المطبقة على القيمة الاسمية للدينار). إن متابعة مثل هذه السياسات الاقتصادية أدى إلى تخفيض في القيمة الحقيقية للصرف، حتى مع تحسن سعر البترول خلال حرب الخليج الأولى. هذا صحيح لان وضعية ميزان المدفوعات في بداية التسعينيات، وكذا محاولات استقطاب الاستثمارات الأجنبية، قد انعكست على سوق الصرف في الجزائر، حيث سمح للتجار والأفراد بفتح حسابات بالعملة الصعبة. كما تم تعديل القيمة الاسمية للدينار عام 1991 ثم إلى تثبيتها حول 24 دينار دولار بين 1991-93. هذا الثبات في القيمة الاسمية سمح بتحسين القيمة الحقيقية لسعر الصرف. ولعبت السياسة الجبائية التوسعية ومعدلات التضخم المرتفعة دوراً في هذا التحسن. غير أن التعديل اللاحق للقيمة الاسمية المدرج ضمن أهداف التعديل الهيكلي سنة 1994 - بهدف تصحيح الاختلالات المسجلة في المرحلة السالبة - أدى إلى تخفيض في قيمة الصرف الحقيقي بعد ذلك. ومع إنشاء سوق ما بين البنوك عام 1995، اتجه سعر الصرف الحقيقي للتحسن بحوالي 20% وهذا لغاية 1998. والسبب في ذلك يرجع إلى تحسن سعر البترول وتوسيع النفقات الحكومية من 15.7% إلى 17.8% بين 1995-98، وتحسن

احتياطي الصرف المقدر ب 8 مليار دولار عام 1998. ويضاف لهذه العوامل انخفاض معدل التضخم). وفي الفترة اللاحقة بين 1999-01 أدى تغير سعر البترول إلى انتهاج سياسة جبائية متشددة مع خفض قيمة سعر الصرف الحقيقي. أما في السنوات الأخيرة فقد أدى التدخل المباشر للبنك المركزي إلى تخفيض في القيمة الاسمية للدينار، وتؤكد هذا التدخل بعد تعديل قيمة الدولار أمام اليورو، الشيء الذي أدى تحسن في قيمتي الصرف الاسمية والحقيقية للدينار سنة 2003.

وعليه نعدل للقول بأنه لا يمكن تفسير تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر تبعاً للنظرية العلة الهولندية. حتى وإن كان فيه تحسن في سعر المحروقات، فإن هذا الأخير تمتع قيمه من خلال السياسات الجبائية والنقدية، التي تهدف إلى تثبيت قيمة الصرف الحقيقية في حدود تخدم الاقتصاد ككل. وتظهر الدراسات⁽⁹⁾ أن سعر الصرف في الجزائر يقترب أكثر من قيمته التوازنية، مما يعني التأكيد على غياب العلة الهولندية من خلال عامل الإنفاق.

وإذا كان سير سعر الصرف الحقيقي ثابت - مراقب من السلطات - فإن القطاع التبادلي وبالأخص الصناعي سيحافظ على نجاعته، مدام أن تنافسيته لم تتأثر. ولكننا على العكس من ذلك لاحظنا أن القطاع عرف تراجعاً محسوساً منذ 1986. هذا ما أدى إلى تساؤلات كثيرة لعل أهمها: لماذا هذا التراجع؟ هل يمكننا، انطلاقاً من سعر الصرف الحقيقي أن نتحدث عن ظاهرة انحلال التصنيع في الجزائر؟ مبدئياً ترتبط الإجابة عن هذه التساؤلات بالنظرية في حد ذاتها من جهة، وإلى نظريات تتعدى الجانب الاقتصادي من جهة ثانية. من جانب آخر فإن وضعية القطاع الصناعي لها نصيب في تراجع القطاع.

وفي الأخير نقول أن معدل الصرف الحقيقي في الجزائر يتبع تغيرات الإنفاق العمومي، درجة انفتاح الاقتصاد وكذا الحالة الانتقالية للبلاد. أما عامل سعر البترول قد تم تعطيل أثره من طرف السلطات (الحكومة والبنك المركزي).

- البطالة، التشغيل وتنقل عوامل الإنتاج:

يتبع أثر تنقل عوامل الإنتاج، بحسب النظرية، عندما تتحسن الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع المنتعش والقطاع الغير تبادلي. ويبدأ هذا التنقل أولاً من القطاع التبادلي (من القطاع الصناعي إلى القطاع المنتعش) لينتهي في القطاع الغير تبادلي (من القطاع الصناعي إلى القطاع الغير تبادلي). ويعتبر الشكل الأول من التنقل نادر الوقوع، نظراً للخاصية الانعزالية للقطاع المنتعش.

وفياً لسبيل بيانه سنركز على هذا الأثر في الاقتصاد الجزائري، من خلال دراسة حصة التشغيل في كل قطاع على طول فترة الدراسة، لننتهي إلى تحديد ما إذا شهدت القطاعات تنقل لعوامل الإنتاج.

ويعتبر هذا الإجراء جد صعب نظرا لقلّة وكذا صحة المعلومات. والوسيلة التي يمكن من خلالها تحديد تنقل عنصر العمل قد تكون غائبة أو مشوشة (وهذا مع حضور نسبة هامة من البطالة). غير أن هذا يجتم علينا المضي قدما من خلال تحليلنا للمعطيات، ومحاولين استخراج نتائج منها.

وحتى يسهل علينا هذا فإننا نفضل البدء بقطاع المحروقات. ففي الجزائر، كما في اغلب الدول المرتبطة بالموارد الطبيعية، فإن القطاع المنتعش يتميز بالعزلة التي لا تسمح له بامتصاص اليد العاملة الوطنية. فهو يستعمل تقنية إنتاج رأسمالية. وتبين المعطيات المنشورة من الشركة الوطنية سوناطراك أن عدد العمال المشغلين في القطاع لا يتجاوز 50000 شخصين 2001-04⁽¹⁰⁾، في حين تقدر القوة العاملة بين 9 و9.7 مليون فرد في نفس الفترة⁽¹¹⁾. وتسمح هذه الإحصائيات بحساب نسبة التشغيل إلى القوة العاملة الكلية المتاحة في البلاد، ونسبة التشغيل إلى القوة المشغلة. حيث نجد أن قطاع المحروقات (نسبيا) لا يساهم إلا بحصة 0.54% و0.51% في إجمالي القوة العاملة، كما يساهم بها نسبته 0.95% و0.83% من العدد الكلي المشغل وهذا بين الفترة 2001-04. وتؤكد هذه النسب أن قطاع المحروقات يتصف بالعبارة «منحصر» مدام انه يشغل اقل من 1% من القوة العاملة النشطة، و0.5% من القوة الإجمالية المشغلة. من هنا فان احتمال انتقال عنصر العمل نحو القطاع يكون مبعدا، مما يعني إلغاء فرضية انحلال التصنيع المباشر.

إذا ما غاب هذا الفرض فان مجال دراستنا ينحصر حول محور تنقل عنصر العمل، من القطاع الصناعي إلى القطاع الغير تبادلي.

وعكس سوق العمل في الجزائر الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها البلد منذ 1986؛ فمثلا شغل القطاع التبادلي متوسط 1727 ألف شخص، ما يعني حوالي 23.37% من القوة النشطة، هذا فيما بين الفترة الممتدة من 1986 إلى 2006. وفي نفس الفترة امتص القطاع الغير تبادلي ما يعادل 40.36% من هذه القوة بنظرة أكثر قربا فإننا نجد أن القطاع التبادلي لم يخلق سوى 674 ألف منصب شغل بين 1985-05، في حين استطاع القطاع الغير تبادلي توفير 1670 ألف منصب شغل في نفس الفترة، الشيء الذي قد يكون خلفية للتفكير بتنقل عنصر العمل بين القطاعات.

لكن إذا أمعنا النظر أمكننا تقديم الملاحظات التالية:

- بالنسبة للقطاع التبادلي: نجد أن الفلاحة والصناعة لم تساهمان بقوة في سوق الشغل، وبالأخص قطاع الصناعي، الذي عرف حركية ثقيلة. ففيما بين 1985-05، تحلّى القطاع الصناعي على نحو 9 آلاف منصب شغل وهو مما يعطينا نسبة مشاركة جد ضعيفة مع الوقت: 12% عام 1985، 8% سنة 1993 و5% عام 2005 (نسب محسوبة بالنسبة للقوة العاملة لكل سنة). هذا التراجع في العدد المشغل يفسر حالة الثبات، ثم التذني التي عرفها القطاع في

الجزائر. على العكس من ذلك، استطاع القطاع الفلاحي توفير 683 ألف منصب عمل بين 1985-05، أي أن القطاع الفلاحي شغل 674 ألف كمتوسط، مما يعني 31% من القوة العاملة.

- بالنسبة للقطاع الغير تبادلي: يملك هذا القطاع الحصة الأكبر في الاقتصاد في ميدان التشغيل وهذا منذ 1987، باستقطابه لأكثر من مليون شخص. ويشكل قطاع الخدمات الغير حكومية حصة الأسد، حيث ومنذ 1997 يستقطب القطاع ما يعادل المليون شخص. بالنسبة لقطاع المنشآت والإشغال العمومية، فإن هذا الأخير يتجه إلى استقطاب واسع لليد العاملة مع مرور الزمن، وهذا تزامنا مع زيادة الطلبات الاقتصادية والاجتماعية، ونلاحظ ذلك منذ 1996 لتسارع الوتيرة منذ 2000 حيث وصل العدد المشغل إلى 16.7% من القوة المشغلة و10% من القوة النشطة. هذا ما يعني أن القطاع استطاع تحقيق مليون ونصف مليون منصب شغل، أي 77% من القوة العاملة في الفترة 1985-05.

يتضح أننا نتجه للقول أن عنصر العمل يتجه أكثر نحو القطاع الغير تبادلي، تماما كما تنص عليه النظرية - في حدود أن ضمان هذا التحول كان ناتج عن وجود حصة جد هامة من القوة العاملة النشطة الغير مشغلة. إن توزيع هذه القوة بين القطاعات يبين أن القطاع الغير تبادلي يستقبل العدد الأكبر. فعلى سبيل الذكر ادمج القطاع 176 ألف عامل في سنة واحدة (2004-05)، في حين أن القطاع التبادلي استقبل 70 ألف فقط، وهو ما يعطينا فارق مرتين ونصف لصالح قطاع الأول. وتزامن هذا بتراجع في نسبة البطالة بـ190 ألف شخص.⁽¹²⁾

وعلى العموم نقول أنه حتى قبل أزمة 1986، وعلى طول مرحلة التعديل الهيكلي، وفي مراحل انخفاض سعر البترول، وكذلك في أوقات ارتفاعه، فإن القطاع الغير تبادلي يسيطر فيما يخص ميدان التشغيل. لكن وحتى وإن كانت النسب ضعيفة، فإن القطاع التبادلي يستقطب بدوره اليد العاملة. غير أن الملاحظة المهمة التي توصلنا إليها هي أن الاختلالات الاقتصادية، فيما بين 1986-06، قد أدت إلى توجيه اليد العاملة لا إلى القطاع الغير تبادلي، ولا إلى القطاع التبادلي، لكن لصالح الأعمال المنزلية (Travail à Domicile).

وعليه نستخلص أن حركية اليد العاملة في الجزائر تخضع لوجهتين:

- من جهة: فإنه من الصعب تحديد هذا التنقل سبب وجود نسبة عالية من البطالة. وحتى وإن وجد مثل هذا التنقل فإن هذا الأثر يتجه نحو الأشغال المنزلية. وعليه نوعية هذه النشاطات هي المحددة للقطاع المستفيد: إذا كانت هذه النشاطات غير تبادلية، فإن القطاع الغير تبادلي يهيمن. إذا كانت هذه النشاطات تبادلية، فإننا نصل إلى توازن بين القطاعين مع هيمنة القطاع التبادلي في السنوات الأخيرة، مما يخالف كليا نظرية العلة الهولندية.

- من جهة أخرى: فإننا نؤكد على غياب مثل هذا التنقل لسببين اثنين. أولا، مساهمة القطاع التبادلي في استقطاب اليد العاملة، خاصة مرحلة برنامجي الإنعاش 2000-05. ثانيا،

نلاحظ أن العدد المشغل من القطاع يبقى ثابت خلال مرحلة الدراسة، مما يعني تحلي اقل حدة لليد العاملة. وحتى وان وجد هذا التنازل فانه سيكون حتما كنتيجة لبرنامج التعديل الهيكلي. ومن هنا نجزم بصفة نهائية وقطعية، بغيا بتحول عنصر العمل، من القطاع التبادلي إلى القطاع الغير تبادلي، وبالتالي سقوط فرضية انحلال التصنيع الغير مباشر.

إن غياب اثر تنقل عوامل الإنتاج في الجزائر يرجع أساسا إلى الاختلاف الجوهري بين فرضيات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري. حيث تفرض النظرية حالة من التشغيل التام للعناصر، مما يسهل ملاحظة تنقل عنصر العمل. لكن مع وجود البطالة فان هذه الملاحظة تكون غير واضحة. ونتج عن ارتفاع في سعر البترول تراجع معدل البطالة، مما يعني أن كل قطاع استقطب اليد العاملة وهذا يشكل تناقضا مع النظرية.

من كل ما سبق تقديمه نتوجه إلى استخلاص غياب العلة الهولندية بسبب غياب الأثرين: اثر الإنفاق، واثر تنقل عوامل الإنتاج. فغياب الأول راجع إلى التحكم في سيرورة سعر الصرف الحقيقي. أما غياب الأثر الثاني فهو ناتج من مشاركة القطاعات في استهالة اليد العاملة. لكن هذا لا يمنعنا من الإشارة إلى وجود أعراض جد خطيرة، كتدهور القطاع الصناعي.

إن دراسة العلة الهولندية في الجزائر أجبرتنا على دراسة حالة القطاعات، وكانت النتيجة تقرب أكثر من العلة، فقطاع المحروقات لا يتوقف عن تحسين وجوده في الاقتصاد، والقطاع التبادلي يعرف توجهات منخفضة على طول مرحلة الدراسة. أما القطاع لغير تبادلي فانه يظهر تراجع في النسب المئوية بالنسبة للنتائج الوطني الخام مع ثبات في النسب بالنسبة للنتائج الوطني الخام خارج المحروقات. هذا ما دفعنا إلى التساؤل حول وجود العلة الهولندية في الجزائر. ولفحص الفرضية فإننا تتبعنا سيرورة سعر الصرف الحقيقي الذي يظهر تطور ثابت من خلال السياسة الجبائية والنقدية للسلطات. من جهة ثانية وجدنا أن القطاع التبادلي يساهم في جلب اليد العاملة- ثبات العدد المشغل في القطاع الصناعي). ومن هنا استنتجنا غياب العلة الهولندية في الجزائر. لكن وضع القطاع الصناعي عمق من مجال دراستنا، واستطعنا في الأخير ملاحظة أن المزج بين برنامج التعديل الهيكلي وغياب الحكم الراشد يفسران هذا التراجع المسجل.

وفي الأخير فإننا نقول أن غياب العلة الهولندية في الجزائر راجع إلى:

- غياب تحسن سعر الصرف الحقيقي.
- غياب تنقل عوامل الإنتاج.
- وجود نسبة هامة من البطالة على عكس العلة الهولندية التي تفرض التشغيل التام غياب وضعف القطاع الصناعي المتميز بقدرة تنافسية جد ضعيفة منذ البداية.

مراجع:

1. Abdelkader Sid Ahmed(1983), *développement sans croissance: expérience des économies pétroliers du tiers monde*.Ed. OPU.-PUBLISUD.
2. Alan Gelb and Associates, *Oil Windfalls Blessing or Curse?*, Oxford University Press.
3. Achu Lahcen (2008), *Equilibrium Exchange Rate and Misalignment in Selected MENA Counties*, MPRA WP n°4799.
4. Corden, Max W, and Peter J. Neary (1982), *Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy* *The Economic Journal*, Vol. 92 (December), pp. 825-48.
5. Dekkiche Mokhtar(2011), *Le Syndrome hollandais, théorie et vérification empirique en Algérie*. Mémoire de Magistère. Université d'Oran.
6. Derbal Abdelkader, (1989), *Commercial Policies in a Capital-Deficit Countries: the Case of Algeria*» these de Ph.D, Lancaster University.
7. Hélène Cottenet-Djoufelkit(2003), *Boom des ressources exogènes et développement manufacturier en Egypt: l'illusion du Syndrome hollandais*» CERDI, France.
8. Hervé JOLY. Céline PRIGENT; Nicolas SOBCZAK (1996), *Taux De Change Réel d'équilibre: une introduction*, document de travail n° 96-10, ministre français de l'économie et des finances.
9. Hildegunn.E. s (2007), *Resource Boom, Productivity Growth and Reel Exchange Dynamic*. *Norwegian University of Sciences and Technology*, Department of Economy.2007.
10. Hocine Benissad, (1999), *L'Ajustement Structurel, l'Expérience du Maghreb*. OPU, Algérie.
11. International Monetary Fund, Algeria: different rapports.
12. Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner,(1997), *Natural resource abundance and economic growth*.Center for International Development and Harvard Institute for International Development,Harvard University, Cambridge.
13. Michael Bruno and Jeffry Sachs (1982), *energy and resource allocation A Dynamic model of Dutch Disease*. NBER Working Paper No852.
14. Olomola Philip Akanni (2007), *Oil Wealth and Economic Growth in Oil Exporting African Countries*. African Economic Research Consortium AERC, Research Paper 170.
15. Pirrita Sorsa (1999), *Algeria, the Real Exchange Rate, Export Diversification and Trade Protection*. IMF Working Paper n° 99/49.
16. Ragnar Torvik (2001), *Natural Resources, Rent Seeking and Welfare*. *Journal of Development Economics*, Vol. 67 (2002) 455-470.
17. Sweder van Wijnbergen, *The Dutch Disease: A Disease after All?* World Bank Reprint Series: Number 297.
18. World Bank (1994), *Report n° 12045-AL: "Country Economic Memorandum: The Transition to a Market Economy*, Vol I and II.
19. Youcef benabdelah, (1999), *économie rentière et surendettement*. Thèse de doctorat. Université Lumière, Lyon 2. Paris.

الهوامش:

(1) انظر

- Corden, Max W, and Peter J. Neary, 1982, «Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy», *The Economic Journal*, Vol. 92 (December), pp. 825-48.
- Hélène COTTENET-DJOUFELKIT, «Boom des ressources exogènes et développement manufacturier en Egypt : l'illusion du Syndrome hollandais» CERDI, Décembre 2003.
- K.N. Hrilal and K.L. Joseph, «Stagnation and Revival of KERALA Economy; an Open Economy Perspective».

(2) المصدر السابق؛ Corden, Max W, and Peter J. Neary

(3) إذا كان السعر معبر عنه بالنسبة للسلع الغير تبادلية , اذن $MPLt = \frac{s}{Pnt} = MPLm \left(\frac{Pm}{Pnt} \right) = MPLb \left(\frac{Pb}{Pnt} \right)$ أو $\rho^o = \frac{Pb}{Pn}$ و $\rho = \frac{Pm}{Pnt}$ مع $s = MPLnt = \rho MPLm = \rho^o MPLb$

(4) ارجع الى Corden, Max W, and Peter J. Neary

(5) من اجل توضيح رياضي أعمق انظر كل من:

- Yana Robesten, «The Economics of the Middle East-Fall: the Dutch Disease», 2006.

- K. N Harilal and K.J Joseph «stagnation and revival of Kerala economy, an open economy perspective», wp n°305, center for development studies and school of international elations. Mahatma Gandhi University.

(6) ارجع مثلا الى:

- Hervé JOLY. Céline PRIGENT; Nicolas SOBCZAK «Taux De Change Réel d'équilibre: une introduction», document de travail n° 96-10, ministre français de l'économie et des finances.1996.
- Hildegunn.E. s «Resource Boom, Productivity Growth and Reel Exchange Dynamic» Norwegian University of Sciences and Technology, Department of Economy.2007.

(7) Pirrita Sorsa «Algeria: The Real Exchange Rate, Export Diversification And Trade Protection» IMF WP 99-49, IMF, 1999.

(8) Olomola Philip Akanni, «Oil Wealth and Economic Growth in Oil Exporting African Countries», African Economic Research Consortium AERC, Research Paper 170, September 2007

(9) من بينها دراسة Sorsa السابقة الذكر و:

Achu Lahcen, «equilibriumexchange rate and misalignment in selected MENA counties», MPRA WP n°4799. MPRA, 2008.

(10) انظر Sorsa , المصدر السابق.

(11) انظر صندوق النقد الدولي (الجزائر) تقرير. 06/102.

(12) النسبة ماخوذة من تقرير 102/06 لصندوق النقد الدولي.